

واقع الديمقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي

The reality of democracy in Algeria in light of the Arab Spring

أ. عيـر شـليـغـم

جامعة الجزائر 03

ملخص:

عرفت بعض البلدان العربية في السنوات الأخيرة موجة من التغيرات السياسية والتحول الديمقراطي نتيجة لثورات شعبية أو حراك اجتماعي، ما اصطلح على تسميته بـ "الربيع العربي" الذي بات يطلق على الأحداث التي أُطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن، وقد تأثرت الجزائر بما حدث في الدول العربية من حراك، جسد في موجة من الاحتجاجات في العديد من المناطق الجزائرية، إلا أن الحكومة الجزائرية عملت على التصدي لذلك عبر مجموعة من الإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الجزائر، الربيع العربي، الانتخابات، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، الإصلاحات، تمثيل المرأة.

Abstract:

Some of the Arab countries in recent years knew, a wave of political changes and democratic transitions as a result of popular revolutions or social mobility, what has been termed the "Arab Spring", which has become known as the events that overthrown by virtue of Zine El Abidine Ben Ali in Tunisia and Hosni Mubarak in Egypt, and Colonel Muammar Gaddafi in Libya, and Ali Abdullah Saleh in Yemen, has been affected by what happened in Algeria in the Arab states of motionless, in the body of a wave of protests in many areas of Algeria, but the Algerian government has sought to address it through a variety of reforms.

Keywords: Democracy, Algeria, the Arab Spring, elections, political parties, political participation, the reforms, women's representation.

تمهيد:

يعيش العالم العربي منذ أواخر عام 2010 وسط موجة من الانتفاضات والثورات والحراك الغني الهادف إلى إسقاط التسلط بنأجه المتعددة، والدخول في عملية انتقال إلى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط، ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقعة ومتعددة ومختلفة حسب أوضاع هذه البلدان ومستوى قدرات الجمهور والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية.

وإذا نظرنا بنمغن إلى خارطة الحراك الاجتماعي والسياسي في العامين المنصرمين فإننا أمام موجة رابعة للديمقراطية يمكن الاستدلال عليها بسقوط أنظمة تسلطية عبر ثورات جماهيرية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، مع تغير رأس السلطة على الأقل، إلى تغيير أعمق طال الدستور والمؤسسات التمثيلية، وقد تأثرت الجزائر بكل ما حدث في جوارها الإقليمي فيما يعرف بنظرية الدومينو أو بنظرية كرات الثلج، التي تعني أن كل ما يحدث في دولة ما ينتقل ويحدث في دولة أخرى، فمجرد انطلاق الثورة ضد النظام في تونس تلتها دول أخرى متتابعة من مصر، ليبيا، موروا باليمن والبحرين وصولا إلى سورية ولا تزال قائمة الدول مفتوحة...

الإشكالية: في ضوء ما تقدم وبناء عليه تصاغ الإشكالية التالية:

هل إصلاحات النظام الجزائري تسعى لتحقيق الديمقراطية أم الحفاظ على الوضع القائم؟

في محاولة الإجابة على الإشكالية السابقة، فسيتم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: طبيعة الربيع العربي

المحور الثاني: انعكاسات الربيع العربي على الواقع الديمقراطي في الجزائر

المحور الثالث: تقييم الديمقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي

خاتمة

المحور الأول: طبيعة الربيع العربي:

نشأة الربيع العربي:

شهدت بلدان الوطن العربي حركات واحتجاجات شعبية قوية منذ مطلع 2011، تسعى لإسقاط الأنظمة القائمة، فكانت الشرارة الأولى مصدرها المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" في الجنوب التونسي المتخلف ثم زحفت إلى مدن الشمال بما فيها العاصمة إذ أُطيح برئيسها "زين العابدين بن علي"، ومن ثم انتقلت الشرارة إلى مصر فبدأت من قبل العمال في مدينة السويس ثم توسعت وامتدت إلى القاهرة وأسقطت رئيسها "حسني مبارك"⁽³⁾، تلى ذلك الرئيس الليبي معمر القذافي، مروراً باليمن وخاصة في مدينة تعز ثم صنعاء، وصولاً إلى قرى درعا الحدودية في الجنوب السوري، بالإضافة لعدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين، عمان، المغرب، الأردن⁽⁴⁾.

اختلفت الآراء إزاء وصف الأحداث، هل أنها ثورة كما وصفها مجلة النيوزويك⁽⁵⁾، أم أنها انتفاضة⁽⁶⁾، أم حراكاً اجتماعياً...، إلا أنه بالرغم من هذه الاختلافات فالهدف واحد وهو "التغيير"، أي تغيير النظام السياسي الحاكم لتحقيق الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، وهذه هي شعارات الربيع العربي ضد مركزية سلطات النظم العربية⁽⁷⁾، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها في:

-عامل الشباب: تصدر الشباب قيادة هذا الحراك مع العلم بأن معظمهم خريجو جامعات، ومن حملة الشهادات العليا الذين ارتفعت بينهم نسبة البطالة.

-حراكاً شعبياً عفويًا: فلم يندلع بفعل تخطيط أو توجيه حزبي أو نقابي، بل هو الذي وحد الأحزاب، والتجمعات النقاوية والمهنية⁽⁸⁾.

- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث امتازت مختلف الحركات الاجتماعية بتوزيعها إذ بدأت في جزء من البلاد ثم انتقلت لمختلف أرجاءهم من شماله وجنوبه، فيشار مثلا للثورة التونسية أنها بدأت في الجنوب التونسي ثم انتقلت إلى الشمال والعاصمة.

أسباب الربيع العربي:

يرجع الحراك الاجتماعي الحاصل في الدول العربية لمجموعة من الأسباب منها ما تعلق بالأسباب الداخلية وأخرى خارجية والمتمثلة فيما يلي:

2-1- الأسباب الداخلية:

تلك التي كان لها دور بارز وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع ما عرف بالثورات، وهي عديدة ومتنوعة من أسباب اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

أ- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يلاحظ اشتراك الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشكلات الاقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها ويمكن إجمالها في (9):

- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب: وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب ييأس من سوق العمل، إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية بين 15 و 20%، وقد بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون نسمة.

- تزايد معدلات الفقر: حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين، الصومال، موريتانيا، الأردن، اليمن والسودان نحو 40 %، وتجاوز 31 % في مصر، وتجاوز 10 % في سوريا، العراق، تونس والجزائر.

- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية: مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59 % في العراق، ونحو 33.6 % في مصر، ونحو 15.5 % في سوريا، ونحو 13,2 % في ليبيا، ونحو 19.4 % في تونس، ونحو 41.4 % في اليمن.

كما يلاحظ أنّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة، في مقابل ذلك فالدول المتقدمة تنفق الكثير على البحث العلمي ومن بينهم إسرائيل مثلاً إنفاقها على البحث العلمي يقدر بحوالي 9.8 مليارات ما يوازي 2.6% من الناتج القومي⁽¹⁰⁾.

- ارتفاع معدلات التضخم: ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34 % فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66 % من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

ب- الأسباب السياسية:

إضافة لمختلف الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للثورات العربية هناك أسباب أخرى سياسية، إذ أنّ معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة تسلطية إستبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا، مصر، تونس واليمن، حيث أن جميع مظاهر الديمقراطية محظورة وتكاد تكون معدومة في هذه الأنظمة وذلك من افتقار التعددية السياسية، تداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير وحتى غياب الإعلام الحر، وهي الأسباب التي أدت لاندلاع هذا الحراك الاجتماعي.

2-2- الأسباب الخارجية:

إضافة للأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك أسباب أخرى كانت مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت فيها الثورات، بيد أنّ هذه العوامل الخارجية ليس لها تأثير كبير تناولها بشقيها الإقليمي وحتى الدولي.

- القوى الدولية: دعمت قوى دولية مبادرات تخل باستقرار الأنظمة العربية التسلطية القائمة وخاصة تلك التي تتبنى مواقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجسّد ذلك سابقاً في التدخل الأمريكي في الصومال، الاحتلال الأمريكي للعراق، إضافة لدعم مبادرات انفصال جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحتى حزب الله في لبنان⁽¹¹⁾.

-القوى الإقليمية: إلى جانب القوى الدولية السابقة فقد برزت قوى إقليمية أخرى صاعدة مثل إيران وتركيا، إذ بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات ما يحدث في العالم العربي، فبالنسبة لإيران فقد تولت

ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة حيث قامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، وهذا في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لمصر والسعودية بشكل خاص.

المحور الثاني: انعكاسات الربيع العربي على الواقع الديمقراطي في الجزائر:

دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011 بدءا من تونس، ومرورا بمصر واليمن، ووصولاً إلى ليبيا وسورية، حتى المغرب، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية، وهذا ما يعبر عن الضغوط الخارجية⁽¹²⁾. من جهة ثانية، هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي دفعت غالبية الحكومات العربية إلى قبول ضرورة التغيير، ففي أوائل جانفي 2011 شهدت الجزائر موجة احتجاجات عنيفة قام بها مواطنون في عدة مناطق، لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط مثل السكر والزيت، بالإضافة إلى مواد أخرى ذات استهلاك واسع⁽¹³⁾، ولكن أيضا لأزمة النظام الجزائري في حد ذاته، حيث تعود جذورها إلى ثلاثة عوامل أساسية: العامل الأول هو ظروف نشأة الدولة القطرية في الجزائر في عام 1962، والعامل الثاني هو طبيعة النخب التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الاستقلال، والعامل الثالث هو خصوصية المجتمع الجزائري وطبيعة التطورات العالمية⁽¹⁴⁾.

لقد أبانت هذه الاحتجاجات عن ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم اكتمال لبناء المؤسسي للدولة الجزائرية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات، خاصة أن هذه المؤسسات تنسم بالترهل والتضخم، فضلا عن غلبة البعد التسلسلي على الدولة القطرية في الجزائر وميلها إلى السيطرة على المجتمع، وانتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وتبعيتها للخارج⁽¹⁵⁾.

بيد أن صانع القرار الجزائري أسرع للتعديل في إستراتيجيته التقليدية، واتخذ مجموعة من الإصلاحات السياسية، حيث جاءت في أعقاب خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011، ويتعلق الأمر بخمسة قوانين عضوية تخص نظام الانتخابات وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وتوسيع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الإعلام والأحزاب السياسية، إلى جانب القوانين المتعلقة بالجمعيات والولاية⁽¹⁶⁾ وقد تمت المصادقة على جميع هذه القوانين من قبل غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، تنطرق لها فيما يلي:

1- الجديد في قانون الانتخابات:

أ-قوانين متعلقة بعدد المقاعد حسب الدوائر:

شملت أهم تعديلات القانون الانتخابي طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 01-12 في 12 جانفي 2012، (المحدد لعدد المقاعد حسب الدوائر)، الرفع من عدد مقاعد الجمعية الوطنية الشعبية من 389 إلى 462، الضبط القانوني لتقنية مراقبة الانتخابات، إشراف القضاء على مسلسل الانتخابات، ويُحتفظ بنظام التمثيل النسبي ونسبة عتبة 2% بالنسبة لجميع الدوائر: 48 بالنسبة للولايات و 4 بالنسبة للمقيمين في الخارج.

ب-قانون تمثيل المرأة في الانتخابات التشريعية:

كما حدد من جهة أخرى؛ قانون عادي يحدد كيفية تمثيلية المرأة في الجمعيات المنتخبة، فبالنسبة للجمعية الوطنية الشعبية، حُدثت تمثيلية المرأة حسب حجم وأهمية الدائرة الانتخابية: 4 مقاعد للمرأة في الدوائر التي يبلغ حجمها 20 % ومن 5 إلى 13 في الدوائر التي يبلغ حجمها 30 % ومن 14 إلى 31 في الدوائر التي يبلغ حجمها 35% وأكثر من 32 في دوائر 40% وفي الدوائر المخصصة للمقيمين في الخارج (50%) القانون رقم 03-12 جانفي 2012 المتعلق بأشكال تشجيع فرص ولوج النساء كممثلات في الهيئات المنتخبة⁽¹⁷⁾.

2-التركيبة السياسية الجديدة:

ما ميّز تشريعات 10 ماي 2012، هو ظهور أحزاب سياسية جديدة تضاف إلى الأحزاب السابقة، ولكن في بعض الأحيان بزعامة قيادات أو شخصيات سياسية قديمة كانت منخرطة في أحزاب ثم انفصلت عنها، وصل عددها إلى 44 حزبا، وأزيد من 208 قوائم حرة. حيث لم يطرأ على الخريطة السياسية أي جديد يذكر، فبالنسبة للتيار الوطني الذي يضم في الوقت الحالي ما سمي بـ "أحزاب السلطة"، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني، وهو منقسم إلى جناحين: جناح الأمين العام للحزب عبد العزيز بلخادم، وجناح سمي بحركة التقويم والتأصيل التي قادها صالح قوبجل، كما يوجد حزب التجمع الديمقراطي وأمينه العام أحمد أويحي.

في المقابل؛ يمثل التيار الإسلامي بمختلف أطيافه (سلفيون-إخوان)، حزب حركة المجتمع الإسلامي "حركة مجتمع السلم"، الذي نتج من تحول جمعية الإرشاد والإصلاح، وقد صنف الحزب ضمن الأحزاب الموالية للسلطة. ومن أحزاب التيار الإسلامي كذلك، حزب حركة النهضة الإسلامية بقيادة الشيخ سعد عبد الله جاب الله، وغير اسمه إلى حركة النهضة.

بعد إصلاحات عام 2011، دخلت ستة أحزاب إسلامية الحملة الانتخابية لتشريعات عام 2012، تتصارع فيما بينها لاستقطاب جماهير وقيادات حزب الجبهة الإسلامية للإقناذ المحظور عام 1999، وهي: حزب حركة مجتمع السلم بقيادة الشيخ أبو جرة سلطاني، وحزب جبهة التغيير الوطني بقيادة عبد المجيد مناصرة، وحزب الحرية والعدالة لمحمد سعيد، وحزب العدالة والتنمية للشيخ سعد عبد الله جاب الله، وحزب حركة النهضة بقيادة فاتح ربيعي.

كما يضم التيار اليساري (الديمقراطي) بحسب علمنا في الوقت الراهن، حزب جبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، إضافة لحزب العمال بقيادة "لويزة حنون" وينتمي للفكر الاشتراكي. أما التيار الليبرالي (الإستصالي)، فيضم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، معارض لتيار الإسلام السياسي، إلى جانب حزب الحركة الشعبية الجزائرية بقيادة عمارة بن يونس⁽¹⁸⁾.

المحور الثالث: تقييم الديمقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي:

منح تقرير حديث صادر عن The Economist Intelligence Unit (EIU)، بتاريخ ديسمبر 2011 الجزائر نقطة 2.17 في ما يتعلق بالعملية الانتخابية والتعددية السياسية، مقابل نقطة 2.21 لأداء الحكومة في هذا البلد، و2.78 من أجل المشاركة السياسية، و5.36 للثقافة السياسية، و4.41 للحريات¹⁹. وبناء عليه، سنتطرق لتقييم الديمقراطية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1- التعددية السياسية:

يمكن أن نميز بين نوعين من التعددية السياسية، الأول منها يعرف بالتعددية الحقيقية، وهي التعددية القائمة على أساس وجود أحزاب مختلفة من حيث البرامج والأيدولوجيات، وهي تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة الدورية. أما النوع الثاني فيعرف بالتعددية الشكلية التي تحمل في إطارها الخارجي مظهر التعددية السياسية إلا أن النظام القائم هو أقرب إلى نظام الحزب الواحد، فتحقيق التعددية السياسية يسمح بتحقيق عملية التداول على السلطة بما توفره من خيارات، مانعة بذلك احتكار السلطة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة.

تتوافر في معظم الأقطار العربية فسيفساء حزبية مشكلة من أحزاب موالية وأخرى معارضة لسياسة الأنظمة التي تنتمي إليها، ومنها الاشتراكية والديمقراطية، وأخرى تتبنى الطرح الإسلامي في برامجها ومبادئها، إلا أن هذه الفسيفساء لا تغدو أن تكون مجرد واجهة تبرز بها الأنظمة العربية في الساحة الدولية، فالواقع شهد ولا يزال يشهد في العديد من الأقطار العربية سيطرة الحزب الواحد لفترات زمنية طويلة، مثلما هو الحال مع حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر⁽²⁰⁾.

وبحسب التقرير الأولي الذي أعدته اللجنة الأوروبية لملاحظة الانتخابات التشريعية أن الموعد الإستحقاق الذي عاشته الجزائر في 10 ماي 2012، جرى في ظروف هادئة، وجدّ عادية منذ انطلاقها على غاية نهايتها، مشيدة في القوت نفسه بالتنظيم الحسن الذي أشرفت عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية. لكن غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر، أبدت شكوكا حول مصداقية التقرير النهائي الذي أصدرته بعثة ملاحظين للإتحاد الأوروبي حول الانتخابات التشريعية الأخيرة، ووصفته بـ "الصفقة" السياسية والاقتصادية التي تتضمن شهادة أوروبية لانتخابات السلطة، مقابل مصالح اقتصادية يحصل عليها الاتحاد الأوروبي²¹. كما تتميز نتائج الانتخابات الجزائرية بشكل عام بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي²²:

-هيمنة الائتلاف الرئاسي والتشابه الكبير في نتائج التشريعات الماضية: فقد كشفت التشريعات الماضية عن هيمنة ثلاثة أحزاب سياسية: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، على العمل التشريعي، حيث شكلت ما يمكن أن يسمى بـ "كتلة نظام الحزب المتعدد التنظيمات السياسية". ففي تشريعات 1997 حصلت تلك الأحزاب على 287 مقعدا (58%)، وفي عام 2002 حصلت على 284 مقعدا (73%). أما في عام 2007 فقد حصلت على 249 مقعدا (64%)، كما حصد حزب جبهة التحرير الوطني أغلبية المقاعد في البرلمان بـ 220 مقعدا، وحصل وصيفه حزب التجمع الوطني على 68 مقعدا في عام 2012، مما أدى إلى خلق نوع من التطابق بين الحكومة والبرلمان، وكذا تجسيد اللعبة السياسية، وتقليص إمكانية التغيير، وتكريس الأمر الواقع، بسبب غياب المبادرة والمنافسة المحتكرة من طرف أحزاب التحالف، هذا الواقع كرس صورة نمطية لدى الناخبين، مفادها أن التصويت غير مجد ما دامت نتائج التشريعات سوف تظل مماثلة لسابقتها، وبالتالي انتفاء إمكانية التغيير لصالح المواطن.

-المناسبتية في النشاط الحزبي والعقلية البراغماتية للأحزاب السياسية الجزائرية: فأى نشاط للأحزاب السياسية ينبغي أن يكون مستديما، فما يميز الأحزاب السياسية في الجزائر أنها مرتبطة بمناسبات معينة تكون فيها الأحزاب مجبرة على الاحتكاك بالمواطنين، بحيث أدى هذا الأمر في نهاية المطاف إلى تعميق الهوة بين المواطنين والسلطة والأحزاب السياسية، وبالتالي يصاب المواطن بحالة اغتراب تترجم بعزوف عن العمل السياسي وممارسة الحق الانتخابي.

-المظاهر داخل الأحزاب السياسية الجزائرية: تعرف الأحزاب السياسية الجزائرية بعض الإختلالات الداخلية ذات الارتدادات السلبية على المنخرطين والمتعاطفين والناخبين، من: غياب التكيف الجيلي، بتعبير صاموئيل هانتغتون، من خلال سيطرة الزعامات القديمة على شؤون الأحزاب السياسية، بحيث تعمل بمنطق الأوتوقراطية والزعامة، ولا تؤمن بالتناوب على المناصب في إدارة شؤون الحزب، كما لا

تسعى في غالبيتها إلى تشييب الكوادر الحزبية، وهذا ما أدى، في نهاية المطاف إلى حدوث فجوة بين وعي الشباب الناضجين وطموحاتهم، ووعي الشيوخ من زعماء الأحزاب، مما ولد نوعا من صراع الأجيال داخل الأحزاب السياسية.

هذا إلى جانب البزنة في القوائم الانتخابية وترتيب المرشحين ضمنها، وهما يتحددان في غالب الأحيان من طرف أصحاب الثروة من المقاولين ورجال الأعمال الذين يوظفون أموالهم في "شراء" الترتيب الأول في القوائم الانتخابية.

إن مجموع المظاهر المشار إليها آنفا تمثل جملة من العوامل المتركة التي ساهمت بقدر معتبر في دفع الناضجين نحو الامتناع عن التصويت الناجم عن حقيقة صادمة للأحزاب السياسية، وهي فقدان الثقة فيها، وهذا ما سنتطرق له في الجزء الثاني من المشاركة السياسية.

2- المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية، وبخاصة عبر الانتخابات، عنصرا ومكونا أساسيا في النظام الديمقراطي، وهو ما يجعل الأدبيات المتخصصة تولي الانتخابات أهمية تتميز على ما عداها من مؤشرات الحكم الديمقراطي، بل إن هناك ارتباطا شريطيا بينها في بعض المقاربات. ورغم وجود دلائل إمبريقية من تجارب بلدان كثيرة في العالم التي أجريت فيها انتخابات عن درجة ونطاق التزوير الذي تتعرض له، إضافة إلى التناقض الحاصل بين الديمقراطية الانتخابية وحاجة أو اضطراب الفقراء إلى بيع أصواتهم أحيانا، فإن الدراسات والمؤسسات الدولية المعنية بقياس مؤشرات الديمقراطية والحرية تعتبر الانتخابات في مقدمة اشتراطات النظام الديمقراطي⁽²³⁾.

وبالرجوع إلى تقييم نسبة المشاركة في الانتخابات الجزائرية، نجد أنها تجاوزت نسبة 42,36% في انتخابات 10 ماي 2012، تلك المسجلة في انتخابات 2007 التي لم تتعد فيها النسبة عتبة 36,51%، غير أن النسبة تبقى ضعيفة بكل المقاييس، بالرغم من ارتفاع الهيئة الناضجة من 18.7 مليون ناخب في انتخابات 2007 إلى 21.6 مليون ناخب في تشريعات 2012، أي بزيادة 3 ملايين ناخب، وتوسيع قائمة الأحزاب المشاركة من 27 إلى 44 حزبا، وعشرات القوائم الحرة، إلا أن النسبة المحققة في المشاركة تشير إلى ظاهرة العزوف الانتخابي مازالت الصفة الملازمة للمواعيد الانتخابية، خصوصا البرلمانية منها⁽²⁴⁾.

كما أن توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كإحدى النقاط الأساسية التي رافع لأجلها الرئيس الجزائري ووزيره للعدل الطيب بالعيز (رئيس المجلس الدستوري حاليا) طويلا أما البرلمان والرأي

العام، غير أن الزيادة المطردة في عدد النساء المرشحات والمنتخبات في المجالس التمثيلية، يوضح القبول التدريجي للمرأة داخل الفعل الاجتماعي والسياسي الجزائري من دون الحاجة إلى فرض وجودها بقرار سياسي سينعكس بالسلب على مفهوم التمثيل، لأنه سيحول المرأة المنتخبة من ممثل للإرادة الشعبية إلى معبر عن إرادة السلطة الحاكمة التي منحتها هذا التوسع في الحضور داخل الفعل السياسي بقوة القانون (المفروض)، لا بقبول وإرادة الناخب، وبالتالي هي أقرب إلى التعيين منها إلى التمثيل والانتخاب⁽²⁵⁾.

3-التداول على السلطة:

ظل المبدأ الديمقراطي المتعلق بالتداول السلمي على السلطة، بل فكرة التداول ذاتها، أبعد ما تكون عن الواقع في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة. لقد عرفنا نظم حكم عائلية أو عسكرية أو فردية تربعت على عرش السلطة عقودا طويلة، ولم تفلح حتى الانقلابات العسكرية التي عرفها الوطن العربي مبكرا في تغيير الصورة، بل أن النظم الانقلابية في الحقيقة أرست دعائم جديدة وقوية لرسوخ الدكتاتورية، وأطاحت كل شكل لتداول السلطة⁽²⁶⁾.

ومن حيث مدة الحاكم في السلطة فهي مدى الحياة في النظم الوراثية، وكذلك الأمر في الجمهوريات العربية؛ إذ كثيرا ما تم تعديل دساتير تلك الجمهوريات لتعطي الحاكم الحق في البقاء في السلطة مدى الحياة، فلا يوجد أي بلد عربي ترك الحاكم السلطة فيه بعد انتهاء مدته المحددة في الدستور. وهذا ما ينطبق بدوره على الجزائر سواء من حيث سيطرة الحزب الحاكم والوحيد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، أو من خلال رئيسها.

خاتمة :

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط الأساسية كالتالي:

- استمدت ثورات الربيع العربي قوتها من ضعف النظم الحاكمة وهشاشتها، ثم التطور التكنولوجي للاتصالات ووسائل الإعلام، الذي بدوره منح القوة للشعوب في الحصول على دعم المؤسسات الإنسانية العالمية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ثم إن هذا التطور لم يقرب فقط شعوب العالم بل قرب أيضا الشعب الواحد في قدرته على الاتصال والتجمع والحشد، وكذلك أن التطور التقني قد منح الشعوب قوة المعلومة والمعرفة وعدم حصرها على السلطة الحاكمة التي كانت تسعى إلى تجهيل شعوبها بإخفاء المعلومات عنهم في كل ما يحدث في السلطة.

- تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

- لا يمكن اعتبار مشاريع قوانين الإصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري في ربيع عام 2011 تغييرا حقيقيا، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء، في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة إلى تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون في الجزائر، وذلك انطلاقا من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة غيرت وجه المنطقة.

- لتتوَج مختلف الإصلاحات المنتهجة في، ينبغي الاستمرار في تدعيم ودعم الإصلاحات من خلال ضمان التعددية السياسية، ممارسة الحكم من طرف مؤسسات تمثيلية ومستقلة مع ضمان المسؤولية السياسية للحكام وخلق مؤسسات للحكمة الجيدة، استقلال السلطة القضائية واحترام الحريات والحقوق الأساسية وتقوية الوحدة الوطنية وضمان مراقبة أمنية ثم تقوية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

الهوامش:

- مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 39-40.

²- قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي...سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2011، ص 4.

³- مجموعة باحثين، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص 12-13.

⁴- مرشد القبي، قراءة في قراءات الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2011، ص ص 2-5.

⁵- بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي "دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 44، 2012، ص 247.


6- عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، جانفي - ماي 2011، ص 134.

7- قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي. سيناريوهات المستقبل، مرجع سابق، ص 6.

8- محمدي أبو بكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، 22 جانفي 2012.

9- هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، المجلد 45، جانفي 2010، ص 139.

10- طارق عشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، (شتاء 2013)، ص 35.

11- فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 (صيف 2012)، ص 14.

12- توفيق إبراهيم، اقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999)، ص 74.

13- نفس المرجع.

14- Cherif Ouazani, « Algérie : Le dernier combat de Bouteflika, » Jeune Afrique(10mai 2010), p32

15- أمينة المسعودي، الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي...فترة الربيع العربي، ورقة مقدمة في: ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، بالدوحة، 17-18 فيفري 2013، ص 10.

16- خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37 (شتاء 2013)، ص 25.

17- Hacen Ouali, « Réformes Engagées par Bouteflika : La Classe politique face au fait accompli , »El Watan, 17/8/2011-

18- مراد شحاط، التنمية السياسية: مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38 (ربيع 2013)، ص 50.



19-خالد بوهند، مرجع سابق، ص 22.